

كلمة

سعادة السيد / أحمد بن عبد الله آل محمود
وزير الدولة للشؤون الخارجية
عضو مجلس الوزراء
دولة قطر

أمام

اجتماع تسلم دولة قطر رئاسة مجموعة
السبعة والسبعين والصين لعام 2004

نيويورك

16 يناير 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الطيب الفاسي الفهري الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية الشقيقة،
معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة،
سعادة السيد/ مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،
أصحاب السعادة المندوبون الدائمون لدى الأمم المتحدة،
الحضور الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر لجميع الدول الأعضاء في مجموعتنا على الثقة التي وضعوها في بلادي دولة قطر لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين لهذا العام.

وإننا إذ نشمن هذه الثقة ونقدر المسؤولية الجسيمة المترتبة عليها، نؤكد لكم بأن دولة قطر سوف تبذل ما بوسعها من جهود لتحقيق المصالح المشتركة لمجموعتنا التي تتطلبها استحقاقات عام 2004م، أمام المجموعة الدولية.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر لسعادتكم سيد/ كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على مشاركتكم معنا في هذا الحفل، وعلى حسن التفهم والتعاون الذي أبديتهتموه تجاه مجموعتنا منذ توليكم قيادة الأمم المتحدة، وكذلك أتوجه بالشكر لكم سعادة السيد/ مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على دوركم، وإننا نتطلع أن نحظى بمساندتهم والتزامهم المستمر من أجل الرقي بالقضايا التي تستأثر باهتمام المجموعة، وهي تحقيق السلم والتنمية وتسهيل التجارة في العالم. كما لا يفوتني أن أشيد بالتعاون البناء الذي تبذله منظمة الأونكتاد لدعم عمل الدول النامية في مجالات التجارة العالمية والتنمية.

وستكون جهودنا امتداداً للعمل المتميز الذي قامت به المملكة المغربية الشقيقة، خلال العام الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد ومن خلالكم معالي الوزير الطيب الفاسي الفهري بالمجهودات المتميزة للكادر الدبلوماسي المغربي، وأن أعبر باسم المجموعة عن كامل تقديرنا وامتناننا للجهود التي بذلوها في خدمة أهداف المجموعة. وبالأخص سعادة السفير/ محمد بنونة، المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، وأعضاء الوفد المغربي الدائم بنيويورك. كما وأود أن أشيد بالدور الذي تبذله سكرتارية المجموعة وعلى رأسهم السيد مراد أحمية السكرتير التنفيذي.

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

إن الدول النامية والدول الأقل نمواً، مطالبة اليوم بالتكاتف والتعاقد والعمل على تعزيز ودعم وحدتها في مواجهة التحديات الهائلة التي تعترض مسيرتها نحو تحقيق أهدافها التنموية ومن ثم تحقيق رفاهية شعوبها. وإن بلادي ليسعدنا أن تؤكد بأنها ستسعى حثيثاً نحو تحقيق المصالح المشتركة، من خلال تعزيز وتطوير عمل المجموعة، معتمدة في ذلك على الدعم المتواصل من قبل جميع الدول الأعضاء. وستعمل على بلورة برنامج عمل، متفق عليه، يخدم مصالح المجموعة ككل، ويؤسس لتبنى مواقف مشتركة لنا خلال المفاوضات المكثفة والمعقدة المستقبلية مع شركائنا في التنمية من الدول المتقدمة النمو.

إن العالم يشهد اليوم ظواهر كبرى تتمثل في تسارع تنمية وعولمة الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، مما أوجد تغييرات غير مسبوقة في السياسات والعلاقات الدولية، سواءً السياسية منها أو الاقتصادية، كما وأن التنمية العالمية لم تتم بطريقة منصفة وعادلة. ففي حين أن الدول الغنية والصناعية قد استفادت بدرجة قصوى من ظواهر العولمة وسياسات الانفتاح، نجد بالمقابل أن الدول النامية خاصة الأقل نمواً، كان نصيبها الحرمان والتهميش. هذا، وصارت للأسواق المالية العالمية القدرة على زعزعة استقرار الاقتصاد في البلدان النامية. ومما يسبب القلق، عدم قدرة النظام المالي العالمي على معالجة المواضيع المستجدة في ظل هذا النظام الاقتصادي العالمي.

بالرغم من إدراكنا أن بعض الدول النامية قد استفادت من عملية العولمة، فإن الغالبية العظمى من الدول النامية والدول الأقل نمواً، خاصة الدول الأفريقية، تجد صعوبة بالغة في الاستجابة لشروط وقوانين وإجراءات التجارة الحرة، ومنافسة قوى الأسواق العالمية الجارفة، مما أدى إلى تناقص عائدات صادراتها، وتباين دخولها، وتهميشها.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

إن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، ستظل طوال فترة رئاستها لعام 2004، ملتزمة بالعمل الجاد يداً بيد مع بقية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين لخلق بيئة مؤاتية لتحقيق تنمية عالمية مستدامة ومنصفة للبلدان النامية. وستعمل على تكوين فريق عمل نشط، ومفتوح باب العضوية لمتابعة تنفيذ نتائج وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة وخاصة مؤتمرات قمة كوبنهاجن، وهافانا، والألفية، وبروكسل وجوهانسبرغ ومونتريري وقمة الجنوب، وستعمل أثناء ترؤسها لمجموعة الـ 77 والصين مع بقية أعضاء المجموعة لتطوير التعاون الدولي مع الشركاء في التنمية من دول الشمال ومؤسسات الأمم

المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخفيف مشاكل عبء الدين، وتحسين شروط وقوانين التجارة العالمية، وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإشراك المستفيدين في المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص باعتبارها شريكاً كاملاً في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنمية في البلدان النامية، كما أن موضوع تعاون الجنوب/ جنوب يشكل أداة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ووسيلة لكفالة مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بطريقة جماعية وفعالة.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

في مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة في 1 نوفمبر 2001، تم بتوافق الآراء الوصول إلى برنامج عمل وضع احتياجات البلدان النامية لأول مرة في صميم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف 0 وقد أعلنت جولة الدوحة للمحادثات بشأن التنمية، أن التنمية تشكل محور جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وسوف تقوم بلادي مع الدول الأعضاء في المجموعة بالانشغال في مفاوضات بناء مع الشركاء من دول الشمال لجعل المحادثات المقبلة بشأن التجارة تتسم بمزيد من الشفافية والشمولية والديمقراطية ولتحقيق مكتسبات الدوحة، وستعمل بلادي التي ظلت تتضامن وتدعم جهودات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً خلال رئاستها، على تعزيز جهودات المكتب التنسيقي لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر بروكسل الخاص بالبلدان الأقل نمواً.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

لقد شكل المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتمويل التنمية المنعقد في مونتري علامة بارزة حيث أصبح للدول النامية صوت في اتخاذ القرارات في مجال الاقتصاد الدولي، كما أعاد المؤتمر للأمم المتحدة دورها الريادي والمؤثر في المسائل المتعلقة بقضايا الاقتصاد الدولي، وتنسيق السياسات التنموية الشاملة، وتفعيل توزيع عادل لثمار العولمة.

بالرغم من عدم استجابة قمة جوهانسبرغ إلى كل تطلعات البلدان النامية، إلا أنها أكدت على أن التنمية المستدامة مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. وإنه ليسعدنا أن نعمل متكاتفين مع لجنة العمل حول المتابعة المتكاملة والمتناغمة للمؤتمرات الرئيسية ومن ضمنها مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وسنولي موضوع البيئة والتنمية المستدامة اهتماماً خاصاً. كما سوف نسعى لتكوين مجموعة عمل من ضمن دول المجموعة لمتابعة المواضيع المطروحة أمام لجنة التنمية المستدامة.

إننا نرحب بالمبادرات الخاصة بالشراكة الاقتصادية لتنمية أفريقيا (NEPAD) وسنعمل على تحقيق دعم الدول والمؤسسات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الدولي، لهذا الإطار السياسي الجديد للتعاون مع أفريقيا. كما وأنا سنولي اهتماماً خاصاً لتعزيز المبادرات الخاصة بإزالة أسباب النزاع، والبناء بعد الصراع.

إن بلادي، انطلاقاً من مفهوم التزامها بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب/جنوب، والجنوب/شمال، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العلاقات المتبادلة بين بلداننا، فقد قررت بلادي عقد منتدى دولي حول التنمية في الدوحة خلال الفترة من 16-17 فبراير 2004، لمناقشة قضايا التنمية الشاملة. وتبادل الأفكار بشأن تطبيق أهداف التنمية ومعالجة تحدياتها، بغية التوصل إلى إقامة نظام دولي مستقر وآمن يدفع قدماً في معالجة قضايا هذا العصر وتحقيق النمو في الجوانب المتعددة.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء مجموعتنا بأن دولة قطر لن تألو جهداً للعمل على تحقيق الأهداف التي سنناقش سوياً على تحديدها كأولويات لهذه السنة. وسنستمد من قيم وحدتنا وتضامننا، القوة الضرورية لرفع طموحات مجموعتنا عالياً خدمة لمصالحها. وسيظل تعزيز قدرة مجموعتنا وتماسكها شغلنا الشاغل حتى يتسنى لنا الاستمرار في لعب دور المفاوض المتميز الساعي إلى تطوير علاقات اقتصادية دولية تضامنية ديمقراطية ومنصفة.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .